التصحيحيين وبين المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، وهو ما رفضه الجناح العمالي، لاقتناعه بأن لا جدوى من مثل هذا الاتفاق، وربما ليست هنالك امكانية للوصول اليه، نظراً للخلافات العقائدية العميقة بين المعسكرين.

وأدى هذا الموقف الى تعميق الخلافات بين الأطراف المشاركة في قيادة اتسل الى درجة دفعت جابوتينسكي، في محاولة لرأب الصدع، الى توقيع اتفاق[١٩] مع قائد المنظمة ابراهام تهومي، في مطلع كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٦، بهدف حل تلك الخلافات، أو تجميدها على الاقل. الا ان هذا الاتفاق كان عديم الجدوى، اذ استمرت الخلافات على حالها، بل راحت تتعمق تدريجياً، وخصوصاً في اعقاب فشل المحاولة التي قام بها الياهو غولومب، زعيم الهاغاناه، في لندن، أواخر سنة ١٩٣٦، للوصول الى اتفاق مع جابوتينسكي حول الوحدة. وقد نجم هذا الفشل عن رفض جابوتينسكي وضع اتباعه تحت امرة الوكالة اليهودية[٢٠]. ونتيجة لذلك، استمرت حملات دافيد بن ـ غوريون على التصحيحيين[٢١]، ومطالبته بتوحيد المنظمتين، كما استمرت الضغوط من جهات أخرى، فأضطرت قيادة اتسل الى اتخاذ قرار مبدئي، في أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ يقضي بتوحيد منظمتها مع الهاغاناه، تحت اشراف المجلس الملي اليهودي[٢٢]، الذي يضم ممثلين عن التصحيحيين، على عكس الوكالة اليهودية، وذلك في محاولة لابقاء الباب مفتوحاً امام امكانية انضمامها الى المنظمة الموحدة، في حال قيامها.

ومع اتخاذ هذا القرار، استؤنفت مفاوضات التوحيد مرة اخرى، ولعب فيها الشركاء «المدنيون» في قيادة اتسل، ممثلو الصهيونيين العموميين والمزراحي واتحاد المزارعين اليهود، دوراً هاماً، اتضح معه ان هؤلاء مصممون على توحيد قواهم مع الهاغاناه، سواء وافق التصحيحيون على ذلك أم رفضوا[٢٣]. كذلك اتضح ان قائد اتسل نفسه، تهومي، رجل الهاغاناه سابقاً، يحن للعودة الى منظمته، فسارع جابوتينسكي الى تذكيره بالاتفاق السابق فيما بينهما[٢٤]، مطالباً على الأقل بتطويل المفاوضات حتى يستطيع التوصل، ايضاً، الى اتفاق سياسي مع الوكالة اليهودية؛ ولكن دون جدوى، اذ استمرت المفاوضات لتوحيد المنظمتين. وفي ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٣٧، وقّع كل من غيفن وغولومب وافيغور، عن الهاغاناه، ونداف وتهومي، عن اتسل، على مذكرة[٢٥] تقضي بدمج المنظمتين وتوحيدهما تحت سلطة ادارة الوكالة اليهودية والمجلس الملي اليهودي، اللذين يعينان لجنة مركزية للتنظيم الموحد تضم ١٦ عضواً، نصفهم من ممثلي العمال والنصف الآخر من ممثلي الاحزاب الأخرى، وذلك اضافة الى قيادة من ٦ اعضاء، يوزعون ايضاً مناصفة بين الطرفين[٢٦]. كذلك سمح، بموجب الاتفاق، للمنظمة ب، أي اتسل، بالاحتفاظ بوحداتها التنظيمية ومخازن اسلحتها لفترة انتقالية مدتها ٩ شهور، تدمج في نهايتها كافة الوحدات في المنظمتين ببعضهما البعض[٢٧].

وقبيل توقيع هذا الاتفاق، تفاهم الشركاء في اتسل، ايضاً، على اجراء استفتاء بين محازبيهم بشأن موقفهم منه، الا ان ذلك لم ينفذ؛ اذ انشقت اتسل على نفسها قبيل توقيع مذكرة الاتفاق ببضعة ايام، فانضم مؤيدو «المدنيين»، جميعهم، مع اسلحتهم، الى الهاغاناه، بينما اصّر «المنشقون»، رافضو التوحيد، على الاحتفاظ بتنظيمهم السابق مستقلاً، وباسمه ايضاً: اتسل[٢٨]. وكان اولئك قد اصدروا بياناً الى مؤيديهم طالبوهم فيه بالحفاظ على